واقع السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر
التشريعات، الانجازات، المشكلات والتحديات

الأستاذ الدكتور: صالح فيلالي

قسم علم الاجتماع جامعة الشارقة بالامارات العربية المتحدة

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوع السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر. تتعرض في البداية إلى أهم المبادئ الأساسية للمسألة الاجتماعية التى تضمنتها المواثيق الرسمية للدولة عشية الاستقلال وبعده، والتى شكلت الأرضية التى بنيت عليها السياسة الاجتماعية في الجزائر فيما بعد. وتبحث الدراسة بعد ذلك في أهم التشريعات التى سنت لصالح الطفولة، مع مناقشة أهم الانجازات المحققة في مجال السياسة الاجتماعية للطفولة. وفي نفس الوقت تطرح الدراسة أهم المشاكل والتحديات التي تواجه الطفولة، مثل ظاهرة التسرب المدرسي...الخ.

Abstract:

This study deals with the reality of childhood social policy in Algeria. Its aim is to describe and analyze such a policy in order to specify its main weakness points and to suggest the appropriate solutions for them.

The study showed that the Algerian government had done a lot for the Algerian children, but there are a lot of things still to do in order to satisfy their needs. In this context the study has proposed to those who concerned with the childhood social policy several recommendation which could help them to improve the strategy of such a policy at both levels, theory and practice.

مقدمة:

إن التطور الذي عرفته المجتمعات الغربية وما أحدثه من تغير في الأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أدى إلى إحداث نقلة نوعية في حياة تلك المجتمعات، وعلى الرغم من الجوانب المضيئة لهذا التطور فقد كانت له تكاليف اجتماعية Social costs دفعت ثمنها في بداية الرأسمالية المبكرة الطبقة العاملة التي تأثرت أكثر من غيرها من آثار الحروب والأزمات الاقتصادية وانتشار الأمراض والأمية. وكان على الدول وتنظيمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات القيام بفعل اجتماعي حيال هذه الأوضاع الناجمة عن أضرار التغير، وقد تمثل هذا الفعل في التأسيس لسياسات اجتماعية من شأنها أن تؤمن للمجتمعات احتياجاتها من التعليم، الصحة، السكن، المحافظة على الدخل، مهارات جديدة والنمو الطبيعي المتوازن الذي يضمن لها الاستقرار السياسي والاجتماعي ومن خلالهما الرقي الاقتصادي والثقافي، مدركين في نفس الوقت أنه كلما زادت ثروة المجتمعات زادت معها حاجات الأفراد الأمر الذي جعلهم يطورون أساليب وتقنيات السياسة الاجتماعية باستمرار لتلبية تلك الحاجات[1].خاصة المتعلقة منها بحماية الطفولة وترقيتها.

لقد أضحى موضوع السياسات الاجتماعية للطفولة من الموضوعات التي تشغل بال الساسة والباحثين وذلك لما لها من انعكاسات ايجابية على حياة الناس بصفة عامة والطفولة بصفة خاصة، لأن أجيال اليوم هم رجال الغد، فبقدر ما نحيطهم بالرعاية والاهتمام بقدر ما نضمن للأجيال القادمة مستقبلا أفضلا ينعم فيه أحفادنا بكل متطلبات الحياة العصرية، ومن ثم الدخول باقتدار إلى عالم العولمة كفاعلين ومنتجين وليس كمجرد مفعول بهم يتلقون ما يملى عليهم ويستهلكون مما لا ينتجون.

إن مصير شعوبنا العربية في السنوات القادمة يتوقف على الكيفية التي سيعدون بها أبنائهم، وفي تصورنا أن نقطة البداية في هذه العملية تنطلق من إعادة

تقييم مجمل السياسات الاجتماعية للطفولة بغرض تحديد المشكلات والتحديات ورسم الاستراتيجيات التي تمكننا من إحداث قفزة نوعية في مجال النهوض بالطفولة. وفي هذا السياق تندرج هذه المقالةالموسومة بـ"**واقع السياسية الاجتماعية للطفولة في الجزائر**" التي سنقيم فيها هذه السياسة من خلال ما سن لها من تشريعات وما تم تحقيقه من انجازات إضافة إلى رصد المشكلات والتحديات التي تواجهها الجزائر في هذا السياق.

- **إشكالية الدراسة:**

لقد أدركت الجزائر منذ استقلالها في عام1962 أهمية العناية بالطفولة ورعايتها باعتبارها عماد المستقبل والضامن الأساسي للمحافظة على استقلالها وتطورها، وحجر الزاوية في أي عملية تنموية تقوم بها.

ولهذا السبب ألحت المواثيق الرسمية للدولة وبرامج الأحزاب السياسية على ضرورة انتهاج سياسة اجتماعية للطفولة تعمل على تقديم الخدمات اللازمة لها وحمايتها من كل أشكال العنف والاستغلال. إلا أن المعطيات الميدانية والبيانات الإحصائية تبين بما لا يدع مجالا للشك أن الجزائر لم توفق في تحقيق كل الأهداف التي تطمح إليها في هذا المجال، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها النقص الملحوظ في الإمكانات المادية والبشرية وضعف التنسيق بين قطاعات الدولة المعنية بشؤون الطفولة، إضافة إلى الصعوبات الموضوعية التي فرضتها الزيادة في النمو الديمغرافي والخريطة السكانية التي يصعب معها تقديم الخدمات الاجتماعية المطلوبة لكل أطفال الجزائر. الشيء الذي جعل الكثير من المبادئ والتشريعات التي سنتها الدولة في مجال السياسة الاجتماعية للطفولة تبقى حبرا على ورق ولم تجد طريقها إلى التجسيد الميداني. وهذا هو وجه الإشكال في هذه المداخلة حيث أن ما تم انجازه لم يرق إلى مستوى الطموحات المتوقعة من طرف الدولة والمجتمع الأمر الذي يستدعي المزيد من الجهد على المستويين الرسمي والشعبي.

والهدف من هذه الدراسة هو تشخيص السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر قصد تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه تنفيذ خطط وبرامج حماية الطفولة والنهوض بها، ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة التي يمكن تبنيها من طرف أصحاب القرار لتجاوز نقاط الضعف المسجلة في هذا المجال.

- **تساؤلات الدراسة:**

وقصد الإمساك بخيوط الدراسة فقد طرحنا مجموعة من التساؤلات التي يمكن من خلال الإجابة عليها تحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة وقد تم صياغتها على النحو التالي:

1. هل التشريعات التي سنت لصالح الطفولة كافية لحمايتها والنهوض بها؟
2. ما مدى انسجام التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الطفل؟
3. ما هي الانتقادات التي وجهتها الأمم المتحدة للجزائر بخصوص حقوق الطفل؟
4. ما هي أهم الانجازات التي حققتها الجزائر في مجال حماية ورعاية الطفولة؟
5. ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها الطفولة في الجزائر؟
6. ما هي طبيعة التحديات المطروحة على صعيد السياسة الاجتماعية للطفولة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب منا الرجوع إلى المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية التي وضعت المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية للطفولة ومن ثم الإطلاع على النصوص التشريعية المستمدة من تلك المبادئ لنرى مدى مساهمتها عمليا في حماية الطفولة والنهوض بها وذلك من خلال ما توفر لدينا من مادة علمية وبيانات إحصائية ذات الصلة بالموضوع، لنصل في النهاية إلى تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه الجزائر في مجال تخطيط وتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية للطفولة واقتراح التوصيات المناسبة لمواجهة تلك التحديات.

1.المبادئ الأساسية للسياسة الاجتماعية في المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية

إن الظروف التي عاشها المجتمع الجزائري تحت الحكم الاستعماري الفرنسي طيلة130 سنة وما تعرض له خلال هذه المدة من ظلم واضطهاد، جعلت المسؤولين الجزائريين عشية الاستقلال في عام1962 يولون أهمية خاصة للمسألة الاجتماعية قصد التخلص من مظاهر الفقر والبطالة والأمراض التي هي من مخلفات الاستعمار. وتبدو ملامح الاهتمام بالسياسة الاجتماعية واضحة في المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية الحديثة ذات التوجه الاشتراكي.

وفيما يلي نشير باختصار إلى ما ورد من مبادئ أساسية في المواثيق الرسمية التي أسست للسياسة الاجتماعية في الجزائر لاحقا.

أولا: برنامج طرابلس، جوان1962: يعد برنامج طرابلس من المواثيق الرسمية التي تزامنت مع وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في19 مارس1962، وقد تضمن التشخيص السياسي والاجتماعي لحالة المجتمع الجزائري عشية الاستقلال. وفيما يتعلق بالتكفل بالمسائل الاجتماعية اقترح البرنامج سن سياسة اجتماعية لفائدة الشريحة العريضة من المجتمع بغرض الرفع من المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الكادحة والقضاء على الأمية والبطالة وتحسين وضعية السكن والصحة [(2)] .

ثانيا: ميثاق الجزائر1964: أشار الميثاق إلى مجموعة من المسائل ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

- ضرورة تحسين مستوى المعيشة ومحاربة البطالة التي "هي مصدر للبؤس الاجتماعي".
- العناية بالصحة العمومية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية إلى البوادي والأرياف ومضاعفة الفرق الصحية المتنقلة.

- ضرورة تعميم التعليم وجعله مفتوحا لكل المواطنين وفي الدرجة الأولى لأطفال العمال في الأرياف والمدن.

- فيما يخص الشباب أشار الميثاق إلى أن "الشباب هو إحدى مشاكل الساعة البالغة الأهمية. إن شبيبة منظمة ستكون خميرة حقيقية إذا ما استعملت استعمالا حسنا ووقع ضمها إلى بناء البلاد" (3) .

ثالثا: ميثاق1976: وحول رعاية الدولة للأطفال والمراهقين جاء في الميثاق مايلي:

إن التكفل بتأمين المصاريف المترتبة على رعاية الأطفال والشباب وتربيتهم وازدهارهم الثقافي يشكل إحدى أمهات القضايا التي تواجهها الأمة على الصعيد الاجتماعي... إن التكفل المباشر من قبل الدولة بكل ما يتعلق بالتعليم الذي هو حق مكتسب للجميع وعلى جميع المستويات، ومجانية العلاج والكتب المدرسية. لكي يجري إعداد الطفل إعدادا سليما في ظروف لائقة ولكي يتمكن من القيام بدوره في المستقبل كمواطن حر فإنه يحتاج إلى أن ينشأ في بيت مستقر وأن يتمكن من مزاولة التعليم في المدارس والثانويات والمعاهد التقنية، وأن يعالج بطريقة لائقة. وهو يحتاج أيضا لكي يتفتح كلية، أن يعيش في غالب الأوقات مع أمثاله من الأطفال وأن يشعر منذ صغره بأنه عضو في مجموعة وطنية متضامنة(4) .

رابعا: ميثاق1984: هو آخر وثيقة تصدر عن نظام الحزب الواحد. وقد تضمن مجموعة من المسائل ذات الصلة بالسياسة الاجتماعية نوجزها فيما يلي:

- التأكيد على إجبارية التعليم الأساسي وتعميمه على الأطفال البالغين سن الدراسة.

- التأكيد على ضمان حماية الأم والطفل في إطار السياسة الصحية الشاملة للوصول بالأسرة إلى توازن يتماشى والنمو الديمغرافي الكفيل بالتحسن المنظم لمستوى المعيشة.

- ينبغي على الدولة حماية الشباب والأطفال الذين يتعرضون لبعض الأمراض الاجتماعية والعمل على إدماجهم في المجتمع تجنبا لظاهرة التهميش الخطيرة.
- يجب أن ترتكز سياسة الشباب الشاملة والمنسجمة على الاستراتيجيات القطاعية التي حددت في مجال التربية، التعليم، التكوين، الصحة، الحماية الاجتماعية والثقافة والتسلية.
- تتكفل الدولة برعاية صحة المواطنين وتحسينها. ويعتبر الطب المجاني تعبيرا عمليا عن التضامن الوطني.
- التربية البدنية شرط ضروري لصيانة الصحة وتعزيز طاقة العمل ورفع القدرة الدفاعية للأمة اعتماد على قاعدة "العقل السليم في الجسم السليم" [5].

2.السياسة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية

في دراسة سوسيولوجية حول المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر تبين أن أكبر نسبة من فقرات برامج الأحزاب السياسية الجزائرية التي شاركت في أول تشريعيات عام1991 لا تتكفل بالمسألة الاجتماعية وتقدر هذه النسب بـ75،10% مقابل نسبة24،90% فقط من الفقرات المخصصة للحديث عن المسألة الاجتماعية والتي كانت عبارة عن خطابات اجتماعية تتناول التشخيص للمسألة الاجتماعية عوض اقتراح حلول لها.

أما في الانتخابات التشريعية لعام1997 فقد تراجعت الأحزاب السياسية عن طرح المسألة الاجتماعية مقارنة بالتشريعيات السابقة، حيث لم تشغل عدد الفقرات التي خصصتها لطرح المسالة الاجتماعية سوى23،52% نظرا للسياق والظروف التي أجريت فيها هذه الانتخابات أين كانت المسألة الأمنية مطروحة بشدة. أما في تشريعيات2007 فقد سجل تحسنا ملحوظا في كل برامج الأحزاب السياسية من حيث طرح المسألة الاجتماعية، حيث بلغت نسبة الفقرات التي

خصصتها الأحزاب السياسية لطرح المسألة الاجتماعية 35،69% ويعود ذلك إلى تحسن مداخيل الدولة من البترول بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني.

وعن علاقة طرح المسألة الاجتماعية بالأيديولوجية السياسية للأحزاب أوضحت الدراسة أن هناك تباين بين التيارات السياسية الجزائرية المشاركة في أول تشريعيات لعام1991 من طرحها للمسألة الاجتماعية، حيث احتلت نسبة33،93% في برامج الأحزاب الديمقراطية ونسبة32،82% في برامج الأحزاب الوطنية ممثلة بحزب جبهة التحرير الوطني ونسبة20،83% في برامج الأحزاب الإسلامية. وفي تشريعيات2007 بغت نسبة الفقرات التي تطرح المسالة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية الديمقراطية39،75% ونسبة35،23% في برامج الأحزاب الوطنية ونسبة32،68% في برامج الأحزاب الإسلامية.

ويرى صاحب الدراسة أن البعد الأيديولوجي رغم بروزه على مستوى الخطاب السياسي إلا أن المقارنة تسجل كما أكدته محتوى برامجها أن الفروق من حيث تكفلها بالمسألة الاجتماعية تبقى غير دالة [6] .

3.السياسة الاجتماعية للطفولة في التشريع الجزائري

إن حقوق الطفل كما نصت عليها اتفاقية حقوق الطفل مكرسة في الدستور ومتضمنة في التشريع الجزائري، حيث أن حق المساواة وعدم التمييز والمصلحة الفضلى للطفل والحق في الحياة والعيش والحق في الاسم والجنسية والحفاظ على الهوية والحياة العائلية والصحة والتربية والحماية. كلها مضمونة طبقا للتشريع الجزائري وهذا علة النحو الآتي بيانه:

- **الحق في الهوية**: حسب نتائج التحقيق الوطني الثالث متعدد المؤشرات فإن99،3% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة مسجلون في الحالة المدنية. وتكمن أهمية هذا الإجراء في كونه يمنح للطفل صفة الفرد

في المجتمع ويثبت وجوده ويمكنه من التمتع بحقوقه ومن ممارسة هذه الحقوق المرتبطة بالشخصية القانونية.

- **الحق في الجنسية**: من أهم المكتسبات في مجال الجنسية تلك التي جاء بها التعديل الذي أدخل على الأمر رقم70-86 المؤرخ في15 ديسمبر1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية حيث تم الاعتراف بالجنسية الجزائرية الأصلية بالنسب عن طريق الأم طبقا للمادة06 التي تنص على أنه: "يعتبر جزائريا الولد المولود من أب جزائري أو أم جزائرية".
- **الحق في التربية والتعليم**: مكفول في التشريع الجزائري من خلال الدستور في مادته53 والقانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم08-04 الذي ينص على ضمان الدولة الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي، وقد بلغت نسبة تمدرس الأطفال ما بين 06-16 سنة(الابتدائي والمتوسط) 58،93% سنة2002 و97% سنة2006.
- **الحق في التعبير والمشاركة**: إن خطة العمل الوطنية للطفولة2008-2015 جعلت الأطفال طرفا في المشاركة والمساهمة بآرائهم في المجالات التي تخص حمايتهم وترقيتهم.
- **الحق في الصحة**: معترف به دستوريا في المادة54 والقانون85-05 المتعلق بحماية وترقية الصحة الذي ينص على كون المراقبة الطبية حق مضمون في كل مراحل نمو الطفل.
- **الحق في الترفيه**: ينص القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضية أن الممارسة البدنية والرياضية حق كل المواطنين دون تمييز كما أن هذه الممارسة إجبارية في جميع أطوار التربية الوطنية.

- **الحقوق المتعلقة بحماية الأطفال من كافة أشكال الاستغلال**: كالحق في الحماية من سوء المعاملة والعنف الجنسي والاستغلال الاقتصادي وبيع الأطفال والاتجار بهم مضمونة أيضا في مختلف التشريعات وبموجب سلسلة من الأحكام القانونية والإجراءات الإدارية، الاجتماعية والتربوية.(7) ويحمي القانون رقم90-11 المؤرخ في24 أبريل1990 المتعلق بعلاقات العمل في المادة15 أنه "لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يقل العمر الأدنى للتوظيف عن16 سنة إلا في الحالات التي تدخل في إطار عقود التمهين التي تعد وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وأنه لا يجوز توظيف القاصر إلا بناء على رخصة من وصيه الشرعي. وأشارت المادة16 من المرسوم التنفيذي رقم93-120 المتعلق بطب العمل المؤرخ في15 ماي1993 أنه "بالإضافة إلى الممتهنين، يخضع العمال الذين يقل سنهم عن18 سنة إلى مراقبة طبية خاصة" [(8)].

4.التزامات دولة الجزائر بحقوق الطفل الدولية

صادقت الجزائر على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالطفولة لا سيما:

- الاتفاقية الدولية رقم138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل وهذا بتاريخ30 أبريل1984.

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ20 نوفمبر1989 والتي صادقت عليها الجزائر بتاريخ19 ديسمبر1992. وقد تحفظت الجزائر على الفقرتين الأولى والثانية من المادة14 اللتان تتعرضان لحق الطفل في الفكر والوجدان والدين. بحيث إن الالتزامات الواردة في هاتين الفقرتين سوف تفسر بالتوافق مع النظم القانونية الجزائرية وخاصة الدستور الذي ينص على أن دين الدولة هو الإسلام، والمواد(13-16-17) التي تتعلق بإمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من كافة المصادر الدولية، بحيث تطبق مع الوضع في الاعتبار مصلحة الطفل والحاجة إلى حمايته، وفي

هذا الإطار سوف تفسر الحكومة الالتزامات الواردة في هذه المواد واضعة في اعتبارها القانون الوطني [9] .

- الاتفاقية رقم: 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها التي صادقت عليها الجزائر بتاريخ28 نوفمبر2000.

- الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته المعتمد بأديس أبابا في جويلية1990 والمصدق عليه من قبل الجزائر بتاريخ08 جويلية2003 [10] .

- البروتوكول الاختياري الملحق بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في الدعارة: صادقت عليه الجزائر بتاريخ27 ديسمبر2006 بدون تحفظات.

- التحقت الجزائر باتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم [11] .

5.ملاحظات المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن التزامات الجزائر باتفاقية حقوق الطفل الدولية

في إطار الاستعراض الدوري لمجلس حقوق الإنسان المنعقد في شهر مارس2008 قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مجموعة من الملاحظات عن مدى التزامات دولة الجزائر بحقوق الطفل، وجاءت الملاحظات على الشكل التالي:

1. **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**: رحبت لجنة حقوق الطفل بتشكيل مؤسسات جديدة لحماية وتعزيز حقوق الطفل مثل مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون لأسرة وأوضاع المرأة عام2002، واللجنة الوطنية لمكافحة عمالة الأطفال عام2003. كما أعربت لجنة حقوق الطفل عن أسفها لغياب جهة رقابية تعنى بشؤون الطفل يكون لها صلاحية تلقي شكاوى الأفراد المتعلقة بحقوق الطفل والتعامل معها.

2. **إجراءات على مستوى السياسات**: أعربت لجنة حقوق الطفل عن اهتمامها بغياب خطة عمل وطنية شاملة وأوصت الدولة بالتنسيق من أجل وضع واعتماد خطة عمل وطنية شاملة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

3. **التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية**: فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل قدمت الجزائر آخر تقرير لها عام2003، وصدرت آخر ملاحظات ختامية للجنة حقوق الطفل بشأن الجزائر في سبتمبر2005. ومن المقرر أن تقدم تقريرها الثالث والرابع عام.2010

4. **الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي**: لاحظت لجنة حقوق الطفل باهتمام كبير القبول المجتمعي للعقوبة البدنية كوسيلة للتهذيب، وطالبت الدولة باعتماد تشريع يمنع ممارسة العقوبة البدنية.

5. **إدارة العدل وسيادة القانون**: رحبت لجنة حقوق الطفل بمراجعة بنود نظام المؤسسات الإصلاحية وإعادة التأهيل الاجتماعي، الذي أدى إلى تحسين أوضاع الطفل في النظام القضائي للأحداث.

6. **الحق في العمل وظروف عمل عادلة ومقبولة**: أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تستمر الدولة في اتخاذ تدابير فعالة لمنع الاستغلال الاقتصادي للأطفال.

7. **الانجازات وأفضل الممارسات والتحديات والعقبات**: رحبت لجنة حقوق الطفل بكون التعليم إلزامي ومجاني لجميع الأطفال من سن06 وحتى16 سنة بدون تمييز.(12)

6.الانجازات المحققة في مجال السياسة الاجتماعية للطفولة

على الرغم من أن الطريق مازال طويلا أمام تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة الاجتماعية للطفولة المتضمنة في الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية والأحزاب السياسية فهناك بعض الانجازات التي تم تحقيقها على المستويين النظري والتطبيقي نوجزها في النقاط التالية:

1. التربية والتعليم: لقد أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة للتعليم وجعلت من ديمقراطيته ومجانيته واجبا أساسيا قامت عليه المنظومة التربوية التي خصص لها ربع ميزانية الدولة حتى بلغ القيد في المدارس الابتدائية99% خلال السنة الدراسية2005/ 2006، وأن نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال الذين وصلوا سن الدراسة، ستة سنوات لا تقل عن96%. وقد ساعد ارتفاع عدد هياكل قطاع التربية الوطنية التي بلغ مجموعها خلال الدخول المدرسي2005/ 2006، 22783 مؤسسة تتوزع بين 17307 مدرسة ابتدائية و3981 متوسطة و1495 ثانوية، ساعد في جعل المدرسة أكثر قربا من مساكن التلاميذ خاصة في المناطق الريفية بغرض زيادة معدلات الالتحاق بالمدرسة والاستمرار فيها لا سيما بالنسبة إلى الفتيات. وحسب السياسة المنتهجة فكل المؤشرات توضح بأن هدف تعميم التعليم100% يمكن تحقيقه قبل سنة2010.

وتعطي الدولة فرصة التعليم حتى للأحداث المسجونين أيضا بمن فيهم الفتيات، فقد شارك خلال الموسم الدراسي2004/ 2005 على المستوى الوطني544 سجينا في شهادة الثانوية العامة نجح فيها233 سجين وسجينة، فيما نجح259 سجينا وسجينة في شهادة التعليم المتوسط من بين525 سجين شاركوا في هذا الامتحان.

2. الخدمات الاجتماعية المدرسية: أولت الدولة عناية كبيرة للخدمات الاجتماعية المدرسية لتمكين التلاميذ من مواصلة دراستهم وإزالة الفوارق الناجمة عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أو الجغرافية وتخفيف العبء عن العائلات وتشمل هذه الخدمات خاصة:

- الرعاية الصحية المدرسية: حتى غاية2006 تم إنشاء1205 وحدة كشف ومتابعة داخل المؤسسات التربوية، وتقدر نسبة الاستفادة بـ41،68%.

- المطاعم المدرسية: بلغ عدد المطاعم المدرسية10141 يستفيد منها مليوني متمدرس نصفهم فتيات، وقد بلغت نسبة الاستفادة31% سنة2002.

- النقل المدرسي: تتوفر حضيرة الحافلات المدرسية على1300 حافلة موزعة خاصة على المناطق الريفية والمناطق النائية سعيا للحد وبشكل محسوس من التسرب المدرسي.

- المنح المدرسية: يستفيد منها ثلاثة ملايين تلميذ من أبناء الأسر المعوزة إضافة إلى استفادتهم مجانا من اللوازم المدرسية.

3. صحة الطفولة: هناك برنامج وطني لمكافحة أمراض الأطفال والتقليص من الوفيات. حيث كان معدل الوفيات بعد الاستقلال200 مولود في كل1000 ولادة، وانخفض هذا العدد مع انطلاقة هذا البرنامج تدريجيا ليصل سنة2005 إلى29،5 في كل1000 مولود. وتبلغ نسبة الأطفال الذين لديهم دفتر تطعيم97،1%، إضافة إلى برامج أخرى تتكفل ببعض الأمراض مثل الإسهال وتحسين التغذية والتنفس...الخ. والجدير بالذكر أن كل برامج الطفولة والأمومة تقدم مجانا في المراكز الطبية العمومية، ويوجد في الجزائر أكثر من5000 مركز عبر الوطن.

4. تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل: سهرت الجزائر على ترجمة الكثير من المبادئ والاهتمامات الواردة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الطفل والمواثيق الأخرى في قوانينها الداخلية، بل وذهبت أبعد من ذلك حيث نص الدستور في مادته رقم132 على أن المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون الداخلي. وقد نال مجال حقوق الطفل وثقافة السلم الحظ الوافر من نشاط الجمعيات المدنية الشيء الذي يبشر بمستقبل أفضل للطفولة في الجزائر[14].

5. محاربة ظاهرة عمالة الأطفال: تبين المعلومات الإحصائية المتوفرة وكذا التحقيقات التي تم القيام بها من قبل مصالح مفتشية العمل أن ظاهرة عمالة الأطفال لم تصل إلى نسب هامة، وتوجد بنسب ضئيلة في بعض النشاطات. فقد تم انجاز تحقيق في سنة2000 والذي سجل من خلاله أنه من بين5847 مؤسسة تمت

مراقبتها والتي تشغل16895 عامل، تم تسجيل95 شاب عامل لم يستوفوا السن القانوني للعمل، أي بنسبة0،56% من إجمالي عدد العمال.وأكد تحقيق آخر تم انجازه في سنة2008 النسبة الضئيلة في تشغيل الأطفال في القطاع الاقتصادي، حيث تبين من عملية المراقبة التي مست4820 هيئة مستخدمة تشغل38650 عامل. تشغيل68 طفل تقل أعمارهم عن16 سنة أي ما يمثل17% [15].

وأكدت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة أن آخر إحصائيات وتحقيقات المفتشية العامة للعمل أظهرت بأن عددا لا يتعدى نسبة01% من الأطفال في الجزائر يشتغلون في مهن بسيطة ومختلفة [16].

6. المخطط الوطني للطفولة: بدأ التحضير له في سنة2003، وصادقت عليه الحكومة في19 فيفري2009، ويتضمن الوقوف على الوضعية الراهنة لكافة البرامج الخاصة بالطفولة، إذ يحدد مجموعة من الأهداف المستقبلية التي ينبغي إتمامها في مجالات: حقوق الطفل، الحياة السليمة والصحة للطفل، التربية ذات النوعية الجيدة، وحماية الطفل. وهذا المخطط الذي يمتد إلى آفاق2015 يعد ثمرة عمل مكثف اشترك فيه19 قطاعا وزاريا و10 هيئات وطنية، بالإضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للطفولة(اليونيسيف) والخبراء المهتمين بالطفولة. وهناك عدة منجزات تحققت في الجزائر وهو ما يشهد عليه قول ممثل اليونيسيف السابق بالجزائر: "أنا سعيد للعمل في الجزائر لأن الأطفال فيها سعداء قياسا بالبلدان الأخرى" [17].

7. مكافحة العنف ضد الأطفال: علاوة على المخطط الوطني للطفولة أعدت الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال والتي دخلت حيز التنفيذ قبل ثلاثة أعوام، ويتم ذلك من خلال إشراك وزارة التضامن الوطني والصحة والعدل والتربية الوطنية والعمل والضمان الاجتماعي وهيآت أخرى منها المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني، بالإضافة إلى السياسة الوطنية للمراهقين والتي هي قيد الإعداد مع مراكز بحث

متخصصة بدعم من اليونيسيف، إلى جانب مخطط الاتصال لترقية حقوق الطفل للفترة2008-2011، والمتضمن عمليات توعية وتحسيس للأسر والفاعلين في مجال الطفولة.(18)

8. تقييم ممثل اليونيسيف في الجزائر: أشاد ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالجزائر مانويل فونتين بالنتائج الايجابية التي حققتها الجزائر في مجال حماية حقوق الطفل والدفاع عنه. وأكد أن الجزائر تمكنت خلال هذه السنوات الأخيرة من تقليص معدل وفيات الأطفال إلى النصف، وأن الجزائر التي صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل في عام1992، حققت نتائج هامة في مجال حماية صحة الطفولة، لا سيما في مجال الوقاية من الأمراض المعدية باللجوء إلى تعميم التلقيح على المستوى الوطني، وحول تمدرس الأطفال أشاد ممثل اليونيسيف بمستوى التمدرس الذي سجلته الجزائر والذي بلغت نسبته97% لحد الآن حسب إحصائيات رسمية من الديوان الوطني للإحصاء، ونوه فونتين كذلك بالسياسة الاجتماعية التي انتهجتها الجزائر في هذا الإطار بميزانية معتبرة لتوفير كل الرعاية اللازمة للطفولة، لا سيما في المجالات التربوية والصحية والثقافية والترفيهية. ودعا إلى بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات القائمة، مشيرا في هذا السياق إلى أن حوالي20 ألف طفل تقل أعمارهم عن سنة يموتون سنويا في الجزائر بسبب الأمراض وأن حوالي700 امرأة يتوفين بسبب عسر الولادة [19].

9. تراجع نسبة الفقر: لاحظت اليونيسيف أن نسبة الفقر في الجزائر قد تراجعت إلى النصف منذ عام2000. وأن الفقر المدقع يبقى هامشيا وأن القضاء عليه أمر ممكن. وفي عام2005 قدمت الحكومة الجزائرية تقريرا عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، جاء فيه أن معدل الفقر تراجع من نسبة12،1% في عام2000 إلى نسبة6،8% في عام2005 [20].

7.مشاكل الطفولة في الجزائر

على الرغم من الانجازات التي حققتها الجزائر في مجال السياسة الاجتماعية للطفولة إلا أن الأرقام والإحصائيات المتعلقة بمعاناة هذه الشريحة تدعو إلى القلق والاستنفار حيث تشير البعض منها أن10% من الأطفال محرومين من الدراسة بسبب الفقر والظروف الاجتماعية القاسية، والبعض منهم لم يدخل المدرسة على الإطلاق وأمام هذه الوضعية الصعبة وجد البعض منهم نفسه فريسة للعمل غير الشرعي قبل السن القانونية، والبعض انخرط فيما يسمى بجنوح الأحداث والبعض الآخر لم يجد بدا من رعي الأغنام أو التحول إلى ما يعرف بالباعة الصغار المتجولين في الشوارع [21].

وفيما يلي رصد لأهم المشاكل التي تعاني منها الطفولة في الجزائر والتي تتطلب من الدولة والمجتمع العمل سويا على تجاوزها.

1. ظاهرة التسرب المدرسي: حسب الباحث جمال معتوق أن ما يقارب500 ألف طفل متسرب من المدرسة يسجل سنويا بالجزائر ليحتضن الشارع أطفالا لا يتعدى عمرهم15 سنة بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون تحت وطأتها، في حين تم إحصاء175 ألف متشرد، وفي نفس الوقت تتجه فئة كبيرة من الأطفال إلى سوق الشغل على نحو غير مشروع ومخالف للمعايير المعمول بها قانونا. ولاحظ نفس الباحث أن مقومات الثقافة العربية تحمل في طياتها طمسا لحقوق الطفل والمرأة[22]. وفي نفس السياق كشفت السيدة عائشة باركي، رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" أن الإحصائيات أظهرت أنه لا يزال نحو10% من مجموع الأطفال الجزائريين أي ما يعادل200 ألف طفل غير مسجلين على مستوى المدارس[23]. وحسب الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث فقد ارتفعت نسبة الأمية لدى الأطفال في الآونة الأخيرة بسبب عدم التحاقهم بالمدارس أو خروج أغلبهم مبكرا من الأقسام بسبب ارتفاع مصاريف التعليم[24].

2. عمالة الأطفال: كشفت دراسة حول ظاهرة تشغيل الأطفال في الجزائر قامت بها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث عن تواجد مليون طفل عامل في

الجزائر ويزيد هذا العدد بـ300 ألف طفل أيام العطل والمناسبات [25] .وفي دراسة أخرى قامت بها الباحثة عبلة رواق من جامعة قسنطينة حول عمالة الأطفال بمدينتي قسنطينة وباتنة تبين أن نسبة الأطفال الذين يدخلون سوق العمل والذين تتراوح أعمارهم ما بين12و16 سنة بلغت 49،12%، في حين أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين6و11سنة بلغت 50،88% وأن نسبة الأطفال الذين يجمعون بين العمل والدراسة بلغت 43،86%.

أما عن طبيعة العمل الذي يمارسه الأطفال فهو موزع حسب النسب التالية: 4،38% في الصناعة، 5،26% في الحرف التقليدية، 14،91% في التجارة، 3،50% في العمل المنزلي، 71،05% العمل في الشارع(باعة متجولون، حراس...الخ). وهذا النوع من العمل يشمل النسبة الكبيرة من عمالة الأطفال، أما عن استعمال مداخيل الأطفال من العمل فقد صنفتها الباحثة على الشكل التالي: 42،10% تسلم الدخل كله إلى الأسرة، 20،13% للمشاركة في مصاريف الأسرة، 23،48% لتلبية الاحتياجات الشخصية، 15،03% في التفاهات، 72.8% للادخار [26] .

أما عن نسبة عدد الأطفال في الأسرة فكانت كالتالي: من6 إلى10 أطفال 54،26% ، أكثر من10 أطفال 40.35%. الشيء الذي يصعب معه تلبية جميع احتياجات الأطفال من مأكل وملبس إضافة إلى مصاريف الدراسة والصحة والنقل...الخ

3. ظاهرة التسول: حسب الإحصائيات الأخيرة المسجلة بالنسبة للأطفال المشردين التي قدمتها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث فإن عدد الأطفال الذين يعيشون بصفة دائمة في الطرقات قد بلغ189 ألف طفل من بينهم 70% ذكور و30% إناث وهم يعيشون عن طريق التسول أو السرقة [27] .

وحسب رئيس نفس الهيئة تضم شوارع الجزائر العاصمة لوحدها أزيد من15 ألف طفل متشرد و21 طفلا مجهول الهوية معظمهم لا يتجاوز سن14 سنة

وهم معرضون يوميا لحالات عنف واعتداءات جنسية واستغلال في الإجرام [28] .وحسب جريدة الشروق شهدت العاصمة الجزائرية مؤخرا انتشارا غير مسبوق لظاهرة تسول الأطفال، خاصة في الشوارع وأمام المساجد. وقد تباينت آراء المختصين إزاء هذه الظاهرة، حيث يرى البعض أنها متعلقة بشبكات تنشط في مجال التسول تستغل الأطفال في استعطاف المواطنين وسرقة جيوبهم، وأن معظم الأطفال الرضع الذين يتم التسول بهم هم من الأطفال غير الشرعيين الذين يتم كراؤهم من طرف أوليائهم لشبكات تنشط في التسول مقابل مبالغ شهرية تتعدى15 ألف دينار جزائري(200 دولار أمريكي) وقد تطورت الظاهرة من اصطحاب الأطفال للتسول إلى تسول الأطفال بمفردهم[29].

4. ظاهرة الاختطاف والاعتداء الجنسي: ذكر المحامي مروان عزي الناشط في حقوق الطفل أن الاختطاف والاعتداء الجنسي ضد الأطفال من أهم مظاهر العنف التي يواجهها أطفال الجزائر وهما من الأفعال المجرمة قانونا. وذكر نفس المحامي بأن830 طفلا تم اختطافهم ما بين2001-2009(بمعدل100 طفل سنويا) تتراوح أعمارهم ما بين 6-16 سنة. كما سجلت805 حالات اعتداء جنسي على الأطفال الأقل من16 سنة ما بين يناير إلى سبتمبر2009، وهي الأفعال التي يجرمها القانون الجزائري وتصل عقوبتها حد الإعدام أو المؤبد [30].

5. ظاهرة العنف الأسري والنظرة المجتمعية المحافظة: حسبما كشفت عنه دراسة مقارنة أجراها مركز الإعلام حول حقوق الطفل والمرأة خلال سنة2009 أن تطور المجتمع الجزائري عشوائي ويتجه نحو المحافظة، حيث شهد على مدار السنوات الثمانية الأخيرة تراجعا رهيبا من حيث مفهوم وممارسة حقوق الطفل والمرأة ولم يعرف خلالها التطور المرجو. ومن بين النتائج التي كشفت عنها الدراسة أن16% فقط من الجزائريين الراشدين محل الدراسة يتبنون فكرة المساواة بين الرجل والمرأة بعد أن كانت النسبة في مرحلة مضت27%[31].كما كشفت السيدة/ آيت مسعودان عميدة الشرطة خلال ندوة صحفية أن تدهور حال الأطفال في الجزائر

يعود بالدرجة الأولى إلى إهمال الأولياء لواجباتهم، وزوال بعض القيم لدى بعض الأسر الجزائرية. وقد أثبتت دراسة قامت بها الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث أن80% من العنف الممارس ضد الأطفال سببه الوالدان أو الإخوة، وأن حق الطفل في حرية الرأي غائب تماما في الوسط الأسري[32] (حيث أن ثقافة العصا لمن عصى ما زال معمول بها).

6. ظاهرة الحراقة(الهجرة عبر البحر): من أهم الظواهر الاجتماعية التي طفت على السطح خلال السنة الماضية ظاهرة الأطفال الحراقة التي جعلت وضعية الطفولة بالجزائر في المدة الأخيرة حرجة للغاية، فأكثر من107 طفل حراق عبروا البحر خلال سنة2009 سواء بمفردهم أو مع آبائهم، هذا بعض النظر عن الذين توفوا في عرض البحر، منهم رضع لم تتعد أعمارهم الخمسة أشهر [33].

7. الآثار السلبية للعشرية السوداء: أرجع المحامي مروان عزي تدهور وضع الطفولة في الجزائر إلى العشرية السوداء التي كان لها أثرها المباشر على الطفل، بحيث فتحت له أبواب الجريمة والانحراف[34] .

وفيما يخص الأطفال المولودين في الجبال خلال سنوات اللاأمن كشف البروفيسور مصطفى خياطي أن عددهم يصل قرابة500 طفل تم تسوية وضعية50 طفلا فقط، كون آبائهم أو أحدهم ما يزال على قيد الحياة، بينما تتعقد الأوضاع بالنسبة للأطفال الذين توفي آبائهم في إطار مكافحة الجماعات الإرهابية، وبالتالي تجد المصالح المعنية صعوبة كبيرة في إلحاق نسبهم لآبائهم.

8. جرائم الأطفال: بالعودة إلى لغة الأرقام فإن سنة2008 شهدت تسجيل30 جريمة قتل ارتكبها أطفال أقل من16 سنة، وهؤلاء تتم محاكمتهم كجناة في المحاكم تماما مثل الجناة الراشدين. وذلك لافتقار الجزائر لمحاكم خاصة بالقصر وكذلك الحال بالنسبة للأطفال مستهلكي المخدرات الذين يعتبرهم الأستاذ خياطي ضحايا وليس أحداثا جانحين مثلما يصفهم القانون الجزائري [35].

9. صعوبات تطبيق التشريعات: هناك مفارقة بين الواقع والنصوص التشريعية الوطنية والدولية فيما يخص حماية الأطفال من باب تصادمها مع العادات والتقاليد والدين من جهة ومع التشريعات الداخلية من جهة ثانية، فالأطفال عرضة لجميع أشكال العنف ومن الفضاءات المختلفة وتبقى الإجراءات القانونية لحمايتهم غير كافية [36].

8.نتائج الدراسة في ضوء التساؤلات المطروحة في الإشكالية

بعد تناولنا لواقع السياسة الاجتماعية في الجزائر من خلال تطرقنا لمجمل التشريعات التي سنت لصالح حماية الطفولة والنهوض بها، وبعد استعراضنا لأهم الانجازات التي تم تحقيقها على صعيد السياسة الاجتماعية للطفولة، وكذا المشاكل والتحديات التي تواجه هذه السياسة، نتنقل الآن إلى استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية.

بالنسبة للسؤال الأول الذي مؤداه "**هل التشريعات التي سنت لصالح الطفولة كافية لحمايتها؟**" فقد تبين من خلال اطلاعنا على النصوص القانونية ذات الصلة أن الجزائر حققت تقدما ملحوظا في مجال التشريع الخاص بحماية الطفولة، إلا أن البعض من تلك التشريعات لم تجسد ميدانيا بسبب تصادمها مع العادات والتقاليد الأمر الذي جعل الإجراءات القانونية الخاصة بحماية الطفولة غير كافية، حيث لازال هناك الكثير من الأطفال عرضة لأشكال العنف والاستغلال.

فيما يتعلق بالسؤال الثاني الذي مؤداه "**ما مدى انسجام التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الطفل؟**" بينت الدراسة أن هناك انسجام كبير للتشريعات الوطنية مع القانون الدولي في مجال حقوق الطفل، حيث صادقت الجزائر على معظم الاتفاقيات الخاصة بالطفولة وترجمة الكثير من مبادئها في قوانينها الداخلية. وذهبت أبعد من ذلك حيث نص الدستور في مادته132 على

أن المعاهدات التي صادقت عليها الجزائر حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور تسمو على القانون الداخلي.

فيما يخص السؤال الثالث الذي مؤداه "**ما هي الانتقادات التي وجهتها الأمم المتحدة للجزائر بخصوص حقوق الطفل؟**" أوضحت الدراسة أن هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهتها لجنة حقوق الطفل إلى الجزائر منها: غياب جهة رقابية تعنى بشؤون الطفل يكون لها صلاحية تلقي شكاوى الأفراد المتعلقة بحقوق الطفل والتعامل معها، غياب خطة عمل شاملة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، كما لاحظت اللجنة باهتمام كبير القبول المجتمعي للعقوبة البدنية كوسيلة للتهذيب وطالبت الدولة باعتماد تشريع يمنع ممارسة العقوبة البدنية.

أما عن السؤال الرابع الذي مؤداه "**ما هي أهم الانجازات التي حققتها الجزائر في مجال حماية ورعاية الطفولة؟**" تشير الدراسات والبيانات الإحصائية المتحصل عليها أن الجزائر حققت الكثير من الانجازات في مجال السياسة الاجتماعية للطفولة أهمها: مجانية وتعميم التعليم، حيث تجاوزت نسبة التمدرس بالنسبة للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة97%، كما أولت الدولة اهتماما كبيرا للخدمات الاجتماعية المدرسية كالرعاية الصحية، المطاعم المدرسية، النقل المدرسي والمنح المدرسية، إضافة إلى برنامج مكافحة أمراض الأطفال، ومحاربة ظاهرة عمالة الأطفال، ووضع إستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال. وهذا بشهادة ممثل منظمة اليونيسيف بالجزائر الذي أشاد بما حققته الجزائر من انجازات في مجال حماية حقوق الطفل والدفاع عنه.

بالنسبة للسؤال الخامس الذي مؤداه "**ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها الطفولة في الجزائر؟**" أوضحت الدراسة أنه على الرغم من الانجازات التي حققتها الجزائر في مجال السياسة الاجتماعية للطفولة فإن الإحصائيات المتعلقة بمعاناة هذه الشريحة تدعو إلى القلق، حيث تشير تلك الإحصائيات إلى أن ما يقارب10% من الأطفال محرومين من الدراسة بسبب الفقر والظروف الاجتماعية القاسية،

والبعض منهم لم يدخل المدرسة على الإطلاق حيث أن ما يقارب500 ألف طفل متسرب من المدرسة يسجل سنويا بالجزائر، إضافة إلى تواجد أكثر من مليون طفل عامل في مختلف القطاعات ويزداد هذا العدد أيام العطل والمناسبات. وحسب الإحصائيات الأخيرة بالنسبة للأطفال المتشردين فإن عدد الأطفال الذين يعيشون بصفة دائمة في الطرقات قد تجاوز189 ألف طفل. كما أصبحت ظواهر الاختطاف والاعتداء الجنسي على الأطفال والعنف الأسري من أهم مظاهر العنف التي يواجهها أطفال الجزائر. ومن أهم الظواهر الاجتماعية التي طفت على السطح خلال السنوات الماضية ظاهرة الأطفال الحراقة الذين يعبرون البحر باتجاه أوروبا للبحث عن ظروف معيشة أفضل. ومجمل القول أن أطفال الجزائر مازالوا عرضة لجميع أشكال العنف والاستغلال.

وفيما يتعلق بالسؤال السادس والأخير الذي مؤداه "**ما هي طبيعة التحديات المطروحة على صعيد السياسة الاجتماعية للطفولة؟**" يمكننا القول أن هناك تحديات عديدة تواجه الدولة الجزائرية في مجال حماية الطفولة والنهوض بها. وهذه التحديات أملتها طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر خلال العشرين سنة الماضية، إضافة إلى التحديات الخارجية التي جاءت بها العولمة، وعلى الجزائر أن تفعل الشيء الكثير لتجاوز هذه التحديات التي نوجزها في النقاط التالية:

- زيادة عدد الأطفال الذين هم في حاجة ماسة إلى تقديم الخدمات الاجتماعية.
- استكمال إصلاح المنظومة التربوية على المستويين التنظيمي والعلمي.
- تنفيذ الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية ذات الصلة بالطفولة.
- تعبئة وسائل التضامن للتقليص من حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي.
- فك العزلة عن أطفال الريف والمناطق النائية.
- تحديث الأجهزة الإدارية والفنية لمواكبة الاحتياجات المتزايدة للطفولة.

- تحديث منهجية العمل وتطوير آليات تنفيذ البرامج والمخططات الموجهة للطفولة.

- حماية الطفولة من العنف والفقر والتشرد والتسرب المدرسي.

- تأثيرات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية على الطفولة.

- اتساع الرقعة الجغرافية للخدمات الاجتماعية المقدمة للطفولة.

- تطوير وتحسين نشاطات الإعانة والتضامن الموجهة للأطفال الموجودين في وضع صعب.

- دعم الشبكات الاجتماعية الموجهة لمساعدة الفئات الفقيرة.

- ترقية شراكات جماعية لمواجهة المسائل المتعلقة بالطفولة.

- محاربة الآفات الاجتماعية كالمخدرات والتدخين.

❖ **التوصيات:**

إن المشاكل والتحديات التي تواجه السياسة الاجتماعية للطفولة في الجزائر والتي سبقت الإشارة إليها في هذه الدراسة المتواضعة تقتضي منا تقديم بعض التوصيات إلى من يهمهم أمر حماية الطفولة وترقيتها من الجهات الرسمية في الدولة أو تنظيمات المجتمع المدني ذات الصلة، لعلها تؤخذ بعين الاعتبار وتفعل ميدانيا من طرف أصحاب القرار. وفي هذا السياق يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تعزيز التعليم الخاص بالتكوين المهني لاستيعاب التلاميذ الذين لم يسعفهم الحظ لمواصلة تعليمهم العادي.

- خلق نوادي لتطوير قدرات الأطفال الفكرية والإبداعية وممارسة الرياضة البدنية.

- التأكيد على أهمية التنشئة الاجتماعية للأطفال من خلال تلقينهم قيم الثقافة العربية الإسلامية السليمة ودور الأسرة والمدرسة في هذه العملية.

- تعزيز قدرات الأسر الفقيرة حتى لا يضطر أبناؤها للخروج إلى العمل في الشارع.

- تخصيص موارد كافية لتنفيذ برامج السياسة الاجتماعية الموجهة للطفولة.

- إنشاء آليات دائمة ومشتركة بين القطاعات المتعددة التخصصات لتنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بحماية الطفولة والنهوض بها.

- تدعيم الإطار التشريعي الخاص بحماية الطفولة والسهر على تنفيذ ما هو موجود من اتفاقيات دولية ونصوص قانونية محلية.

- دعم المجتمع المدني وترقية مساهمته في حماية الطفولة والنهوض بها.

- تدعيم الأبحاث والدراسات في مجال حقوق الطفل وحمايته من الانحرافات.

- التأكيد على ضرورة تكفل الأسرة بالتأطير الأحسن للأطفال قصد تجنيبهم الانزلاق في الآفات الاجتماعية.

- وضع إستراتيجية وطنية لحماية الطفولة والعمل على ترقيتها تشارك فيها كل القطاعات المعنية بشؤون الطفولة.

- وضع آليات لمتابعة وتقييم السياسات الاجتماعية الموجهة للطفولة باعتبارها جزء من عملية برمجة وتخطيط وتنفيذ السياسات.

- تدعيم المجالس الوطنية والولاية والبلدية المهتمة بشؤون الطفولة ومطالبتها بتقديم تقارير دورية حول عملها الميداني.

- نشر الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الطفل على نطاق واسع قصد تعريف الرأي العام بها ومن ثم المساعدة على تطبيقها.

- اعتماد ميزانية خاصة لحماية الطفولة والنهوض بها.
- إشراك الأسر في عملية اتخاذ القرارات التي تهم مستقبل أبنائهم.
- زيادة النفقات المالية التي تسمح بتكفل أحسن بالطفولة.
- جعل وضع الأطفال الاهتمام الرئيسي في السياسة الاجتماعية للدولة.

❖ الهوامش والمراجع

(1) صالح فيلالي، التكاليف الاجتماعية للتغير الاجتماعي، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد السابع، مارس2005. مطبوعات جامعة قسنطينة، الجزائر.

(2) جبهة التحرير الوطني، برنامج طرابلس، جوان1962، ص ص45-46، الجزائر.

(3) جبهة التحرير الوطني، ميثاق الجزائر، أفريل1964، ص ص75-83، الجزائر.

(4) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1976، ص 278، الجزائر.

(5) جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني، 1986، ص ص162-182، الجزائر.

(6) الجمعي النوي، المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم علم الاجتماع بجامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2009/ 2010.

(7) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بجين +15.

(8) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بطاقة صحفية، جوان2009.

(9) الأمم المتحدة، فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية – الجزائر.

(10) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، المفتشية العامة للعمل، بطاقة صحفية بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عمالة الأطفال، 12 جوان2008.

(11) الأمم المتحدة، فهرس حقوق الإنسان في الدول العربية – الجزائر.

(12) United nations, child rights information network

(13) المرأة الجزائرية...واقع ومعطيات، تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006.

(14) كمال رزاق بارة، رئيس المرصد الوطني لحقوق الإنسان بالجزائر، حقوق الطفل والسلم، جمعية حقوق الإنسان بتونس، 2006.

(15) وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بطاقة صحفية، جوان2009.

(16) وكالة الأنباء الجزائرية، 17/ 12/ 2009، الجزائر.

(17) جريدة المساء اليومية، 24/ 12/ 2009، الجزائر.

(18) جريدة الفجر اليومية، 24/ 12/ 2009، الجزائر.

(19) ممثل اليونيسيف بالجزائر، جريدة الخبر اليومية 24/ 12/ 2009.

(20) مجلس حقوق الإنسان، جنيف 7-18 أبريل2008.

(21) جمعية الإرشاد والإصلاح، منتديات الإرشاد، جويلية2008، الجزائر.

(22) جمال معتوق، التسرب المدرسي، الملتقى الدولي حول الجريمة والانحراف، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 05/ 12/ 2009.

(23) عائشة باركي، وضع الطفل في الجزائر، فروم المجاهد، 01/ 06/ 2005، الجزائر.

(24) الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، جريدة المستقبل، 22/ 11/ 2009، الجزائر.

(25) الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، جريدة الشروق، 01/ 04/ 2008، الجزائر.

(26) Abla Rouag, Travail, Exploitation des enfants et échec du rôle de l'école et de la famille, les cahiers du LAPSI, Université de Mentouri-Constantine02/06/2004 .

(27) الهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث، جريدة المستقبل، 22/ 11/ 2009، الجزائر.

(28) جريدة الشروق اليومية، 01/ 04/ 2008.

(29) جريدة الشروق اليومية، 04/ 01/ 2010.

(30) جريدة المساء اليومية، 29/ 11/ 2009.

(31) جريدة الشروق اليومية، 30/ 12/ 2009.

(32) وضعية الطفولة في الجزائر، جريدة المساء اليومية، 13/ 06/ 2009.

(33) جريدة الشروق اليومية، 30/ 12/ 2009.

(34) وضعية الطفولة في الجزائر، جريدة المساء اليومية، 13/ 06/ 2009.

(35) جريدة المساء اليومية، 29/ 11/ 2009.

(36) الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، يوم دراسي حول العنف الممارس على الأطفال، 21/ 11/ 2009، الجزائر.